

Distr.: General
19 July 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

تقرير وطني مقدم عملاً بالفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥*

تايلند

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت وليس فيها ما يُعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية

ألف - عملية الصياغة

١- أُعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد عُقدت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سلسلة من حلقات العمل من أجل توعية وتعريف جميع أصحاب المصلحة بعملية الاستعراض الدوري الشامل. وتضمنت هذه السلسلة حلقة عمل شارك في تنظيمها فريق الأمم المتحدة القطري أتاحت لتايلند الاستفادة من خبرات بلدان أخرى سبق لها إجراء الاستعراض الدوري الشامل.

٢- وقد جعلت تايلند عملية التحضير للاستعراض الدوري الشامل واسعة وشاملة قدر الإمكان، حيث أشركت فيها الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والجمهور، كما اضطلعت وزارتا الخارجية والعدل بدور ريادي في إعداد التقرير الوطني لتايلند. وعُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ الاجتماع غير الرسمي الأول مع ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية لمناقشة إطار تقرير الاستعراض الدوري الشامل لتايلند. وأعقب ذلك تشكيل لجنة وطنية ولجنتين فرعيتين معنية بالاستعراض الدوري الشامل شاركت فيها الوكالات الحكومية الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل الإشراف على عملية صياغة التقرير وعمليات التشاور.

باء - عملية التشاور

٣- في إطار عملية الصياغة الأولية للتقرير، عقدت تايلند ١٤ اجتماعاً بشأن الاستعراض الدوري الشامل مع الوكالات الحكومية وممثلي المجتمع المدني (الدوائر العلمية والمنظمات غير الحكومية) لإجراء مناقشات مفصلة حول مختلف المواضيع التي ستدرج في التقرير الوطني لتايلند، ولتحديد أوجه النجاح والتحديات على صعيد حقوق الإنسان.

٤- وعُقدت خمس مشاورات عامة بشأن المشروع الأول للتقرير في بانكوك وفي أربع مناطق أخرى من البلد. وأُجريت حملات إعلامية عن طريق الإذاعة وشبكة الإنترنت لدعوة الجمهور إلى المشاركة في عملية التشاور. كما نُشر مشروع التقرير على المواقع الشبكية لوكالات حكومية مختلفة من أجل تلقي التعليقات عليه. وأُجريت بعد ذلك تنقيحات واعتمد مشروع التقرير من جانب اللجنة الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل قبل اعتماده من مجلس الوزراء.

٥- ويُعتبر تقرير الاستعراض الدوري الشامل لتايلند عملية تأمل ذاتي عُرضت فيها أوجه النجاح والتحديات كمعايير لقياس التقدم في مجال حقوق الإنسان في المستقبل. واستُخدمت

عملية الصياغة لتحفيز التقدم في قضايا حقوق الإنسان المعلقة. وقد نوقشت هذه القضايا وقدمت إلى مجلس الوزراء من أجل زيادة الوعي بالحاجة إلى تحقيق تحسّن في هذه القضايا. ولذلك لا تتعلق عملية الاستعراض الدوري الشامل لتايلند بالاستعراض في ذاته فحسب، وإنما تهدف إلى تحقيق فوائد ملموسة لشعب تايلند.

ثانياً - معلومات أساسية عن البلد

٦- لتايلند تاريخ عريق بوصفها أرضاً للحرية والتنوع. وهي تقع في وسط جنوب شرق آسيا، وتبلغ مساحتها ٥١٣ ١١٥ كيلومتراً مربعاً، ولها حدود مشتركة مع كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وكمبوديا وماليزيا. ويبلغ عدد سكانها نحو ٦٣,٥ مليون نسمة، وتسكنها جماعات إثنية متنوعة: ٧٥ في المائة من أصل تايلندي؛ ١٤ في المائة من أصل صيني؛ ٣ في المائة من أصل ماليزي يبلغ عددهم ١,٧ مليون نسمة معظمهم مسلمون يسكنون المقاطعات الثلاث الواقعة في أقصى جنوب البلد. ويتألف باقي السكان من جماعات أقلية، منها قبائل مختلفة تسكن الجبال.

٧- ونظام الحكم في تايلند ملكي دستوري، حيث يُعتبر الملك هو رئيس الدولة. ولها نظام برلماني يتألف من مجلسين، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويعتمد نظامها السياسي على تعدد الأحزاب، ومن ثم يتألف مجلس النواب من ممثلين للأحزاب السياسية المختلفة.

٨- وفي عام ٢٠١٠ بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتايلند ٧,٨ في المائة وهو ما يعادل ١٠ ١٠٤,٨ مليار باهت (٣١٧,٨ مليار دولار أمريكي)، وبلغ دخل الفرد ١٥٠ ١١٧ باهت (٤ ٧٢٠,٧ دولار أمريكي)، وبلغ معدل البطالة ١,٠٤ في المائة^(١). وانخفض معدل البطالة من ٣٣,٦٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨,١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة ٩٨ في المائة منذ عام ١٩٩٥. وانخفض معدل الوفيات إلى ٩,٩ وفيات لكل ألف مولود حي. كما ارتفع مأمول العمر عند الولادة إلى ٦٩ سنة للذكور و٧٥ سنة للإناث.

٩- وحققت تايلند عبر مسيرة تنميتها تقدماً في عدة قطاعات اجتماعية واقتصادية. غير أن التنمية أدت إلى مظاهر من عدم المساواة والظلم الاجتماعي أسهمت في إذكاء الصراع الاجتماعي والاضطراب السياسي خلال العامين إلى الثلاثة الماضية، بما في ذلك في جنوب البلد، وتحول ذلك إلى عنف على مدى السنوات الست الماضية. وتعكف تايلند على إجراء إصلاحات نظامية وهيكلية عملاً بتوصيات لجنة الإصلاحات الوطنية وجمعية الإصلاحات الوطنية، بغية كفالة العدالة للفقراء والمحرومين والحد من فجوة عدم المساواة. وواصلت الحكومة تحسّن الآليات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوفير الضمان الاجتماعي

لجميع فئات السكان، ودفعت عملية المصالحة إلى الأمام بموجب المبادئ الديمقراطية المستندة إلى العدالة وسيادة القانون.

١٠- وتمثل الانتخابات العامة التي أُجريت في ٣ تموز/يوليه ٢٠١١ خطوة على طريق الديمقراطية البرلمانية في تايلند. ورغم التوترات السياسية، وأياً كانت الحكومة المسككة بزمam السلطة، ستظل تايلند ملتزمة بحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الدستور.

١١- وتعكف تايلند على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بحقوق الإنسان (٢٠٠٩-٢٠١٣) وهي الخطة التي وُضعت بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز شبكات حقوق الإنسان في جميع مناطق البلد من أجل التوعية بحقوق الإنسان والنهوض بسبل حمايتها وفقاً للمعايير الدولية، وهي الآن بصدد التنفيذ الفعلي. كما التزمت تايلند بالوفاء بتعهداتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي التعهدات التي تُرجمت إلى خطة عمل ذات آلية للمتابعة. وقد أصبحت المعايير الدولية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان معايير مرجعية لصياغة القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان المكفولة للناس.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - دستور مملكة تايلند

١٢- يؤكد دستور مملكة تايلند لعام ٢٠٠٧ حق الإنسان في الكرامة والمساواة دون تمييز، ويكفل حقوق وحرية الأشخاص على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يكفل الدستور حقوق المجتمع في إدارة موارده الطبيعية واستغلالها. ويمكن الاستشهاد بشكل مباشر بالأحكام المتعلقة بالحقوق والحرية المنصوص عليها في هذا الدستور في رفع أي دعوى في حالة انتهاك حقوق الإنسان.

١٣- وتلتزم تايلند بتعزيز الديمقراطية من أجل توفير بيئة مواتية لإعمال حقوق الإنسان وضمان تمتع الجميع بالحرية. ويكفل الدستور حقوق الأشخاص في المشاركة في الأنشطة السياسية، وإدارة شؤون الحكم، ووضع السياسات العامة، وكذلك تخطيط سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنشئت بموجب الدستور آليات مستقلة مختلفة للضوابط والموازن. وتدعم هذه الأحكام مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يمثل فيه الجمهور والمجتمع المدني قوة دافعة على النحو الذي تجلّى في التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تايلند.

باء - آليات حماية حقوق الإنسان

١٤ - وضعت تايلند آليات متنوعة لحماية حقوق الإنسان، منها إنشاء هيئات وآليات مستقلة تابعة للسلطات الإدارية والتشريعية والقضائية. وتشمل الآليات البارزة ما يلي: اللجنة الوطنية التايلندية لحقوق الإنسان؛ واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد؛ ومكتب أمين المظالم؛ وإدارة حماية الحقوق والحريات التابعة لوزارة العدل؛ وإدارة حماية حقوق الشعوب والمساعدة القانونية التابعة لمكتب النائب العام؛ واللجنة البرلمانية المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان؛ واللجنة البرلمانية المتعلقة بشؤون الفئات الضعيفة؛ ومحكمة العدالة؛ والمحاكم الإدارية والدستورية.

١٥ - وبالإضافة إلى الآليات الحكومية، يتيح الدستور لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور في حماية حقوق الإنسان في البلد، وذلك بدعم شبكات جماعات السكان التي تستهدف مراقبة سلطة الدولة على جميع المستويات والتعبير عن أفكار هذه الجماعات وطلباتها.

١٦ - وتلتزم تايلند بميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي يُركز على الإنسان، وبالآليات الإقليمية لحقوق الإنسان داخل هذه الرابطة. ويقف البلد على أهبة الاستعداد لدعم أعمال ممثلي تايلند في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للرابطة، واللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة من أجل تفعيل دور هذه الآليات في حماية حقوق شعوب هذه الرابطة.

جيم - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها تايلند

١٧ - كانت تايلند ضمن أول ٤٨ بلداً صدّقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

١٨ - كما انضمت تايلند إلى ٧ صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان، هي: (١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (٣) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولها الاختياري؛ (٤) اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكوليهما الاختياريين المتعلقين بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ (٥) الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري؛ (٦) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ (٧) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما انضمت تايلند إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. وانضمت أيضاً مؤخراً، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٩ - وتنظر تايلند بجدية في التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتصديق عليها مستقبلاً.

٢٠- وصدّق البلد على ١٤ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، هي الاتفاقيات أرقام ٨٠ و١١٦ و١٠٤ و١٠٥ و١٢٧ و١٤ و١٩ و٢٩ و٨٨ و١٢٢ و١٠٠ و١٨٢ و١٣٨ و١٥٩، وتعزز التصديق على الاتفاقيتين رقمي ٨٧ و٩٨.

دال - التزامات تايلند بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

١- الحقوق المدنية والسياسية

الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي

٢١- يُعتبر الحق في حرية الرأي والتعبير حجر الأساس للمجتمع الديمقراطي في تايلند. ويكفل الدستور حرية جميع الأشخاص في التعبير عن آرائهم، وإلقاء الخطب والكتابة، والنشر، والإعلان؛ ويحظر الدستور إغلاق أية صحيفة أو أي وسيط آخر من وسائط الإعلام الجماهيرية أو التدخل في شؤونها أو الرقابة عليها؛ كما يحظر على السياسيين تملك المنافذ الإعلامية. ويكفل قانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٩٧ لعامرة الناس الحق في الحصول على المعلومات الرسمية ويتيح لهم مراجعة أعمال الحكومة.

٢٢- وفي إطار إصلاح وسائط الإعلام، شكّلت لجنة من ممثلي المنظمات الإعلامية لوضع مشروع قانون المعايير المهنية للحقوق والحريات ووسائط الإعلام، بهدف حماية حقوق وحرريات الإعلاميين ومتلقي الأخبار. كما تهدف اللجنة إلى تعزيز الأخلاقيات الإعلامية ومعايير العمل، وتقوية نظام إعلامي ذاتي التنظيم، وضمان أن تعمل وسائط الإعلام بحرية وأن تمارس هذه الحرية بطريقة بناءة ومهنية.

٢٣- وتستضيف تايلند أيضاً عدداً من الوكالات الصحفية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وهي جميعاً تشهد بمناخ الحرية الملائم لنقل الأخبار والتدفق الحر للمعلومات. كما تتجلى حرية الرأي والتعبير في إنشاء محطات إذاعية مجتمعية وقنوات البث بالكابلات في جميع أنحاء البلد، في الوقت الذي تتمتع فيه وسائط الإعلام بالحرية الكاملة في انتقاد الحكومة.

٢٤- وفيما يتعلق بحرية التعبير عن النظام الملكي، سعت تايلند إلى تحقيق توازن بين حماية النظام الملكي، الذي يمثل الركيزة الأساسية لهوية الأمة وأمنها، وبين حق الأفراد في التعبير عن آرائهم. وتُجرى حالياً عملية مراجعة لدراسة الجوانب التي ينبغي تحسينها وأفضل وسيلة للإنفاذ العادل للقوانين ذات الصلة. كما أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عملية مراجعة القوانين ذات الصلة بغية تقديم توصيات للحكومة بشأنها. وفي الوقت نفسه، أنشئت لجنة استشارية برئاسة الأمين الدائم لوزارة العدل لتقديم المشورة إلى الشرطة والنيابة بشأن الإجراءات القانونية المتخذة في هذه الحالات وفقاً للقانون الجنائي وقانون جرائم الحاسوب لعام ٢٠٠٧.

٢٥- وتتعترف تايلند بالحق في التجمع السلمي على النحو المنصوص عليه في الباب ٦٣ من الدستور، حيث يمكن لجميع فئات الأشخاص ممارسة هذا الحق. ويهدف مشروع قانون التجمعات العامة إلى تنظيم هذه التجمعات وفقاً للدستور وضمان عدم انتهاكها لحقوق الآخرين.

إقامة العدل

٢٦- يكفل عدد من أحكام الدستور حقوق الأفراد في الإجراءات القضائية. وتشمل هذه الحقوق الحق في الاحتكام إلى القضاء، والحق في محاكمة عاجلة وعادلة، وحق الأشخاص المتضررين والمتهمين والمدعى عليهم والشهود في القضايا الجنائية في الحصول على الحماية والمساعدة من الحكومة، وذلك بحسب الضرورة والاقتضاء. وبناءً على ذلك، عُُدلت في عام ٢٠٠٨ الأحكام ذات الصلة في قانون الإجراءات الجنائية بما يكفل حماية جميع هؤلاء الأشخاص ويضمن تمتعهم بهذه الحقوق الدستورية.

٢٧- وأُتخذت تدابير لنشر معلومات للجمهور عن النظام القضائي بغية تحسين سبل احتكام الجمهور إلى القضاء على قدم المساواة. وتشمل هذه التدابير إنشاء آليات لتلقي الشكاوى من الجمهور، وتقديم المشورة القانونية والمساعدة المالية اللازمة للتعاقد مع محامين ولدفع الكفالة، إضافة إلى حماية حقوق المتهمين أثناء التحقيق^(٢).

٢٨- ويعاني الفقراء من عدم المساواة في فرصة الاحتكام إلى القضاء. ولذلك ينبغي تعزيز الإجراءات القانونية وسبل التمكين القانوني للفقراء من أجل رفع مستوى وعيهم بحقوقهم وزيادة فرص التماسهم للمساعدة القانونية من الدولة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدولة أن تعزز نشر المعلومات المتعلقة بسبل وآليات حصول الجمهور على المساعدة القانونية.

٢٩- وتمثل إقامة العدل مسألة مهمة في المقاطعات الحدودية الجنوبية الثلاث. ولا يمثل الاضطراب السائد في المناطق الجنوبية نزاعاً ذا طبيعة دينية، وإنما هو نتيجة لمظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن السياسات الإنمائية السابقة، وهو أيضاً نتيجة لعوامل إثنية وتاريخية. وتعزز الحكومة التصدي لهذه المسألة انطلاقاً من مبدأ المصالحة واتباع الوسائل السلمية، عملاً بنهج "الفهم والتواصل والتطوير" الذي وضعه جلالة الملك. وروعي الحذر الشديد في إنفاذ قوانين الأمن الخاصة في بعض المناطق الجنوبية لضمان ألا يؤدي فرضها إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وتُبذل جهود في سبيل الحد من تنفيذ القوانين الخاصة في المناطق التي قلت فيها حدة العنف.

٣٠- ونفذت الحكومة الخطة الرئيسية لإقامة العدل (٢٠٠٩-٢٠١٢) والخطة الاستراتيجية لتطوير عملية تحقيق العدالة في المقاطعات الحدودية الجنوبية لتايلند (٢٠١٠-٢٠١٤)، وأنشأت آليات مختلفة لتلقي الشكاوى، مثل مركز العدالة، وتمثل هذه الآليات قناة تمكن الجمهور من تقديم شكاوى بشأن سوء سلوك المسؤولين الحكوميين^(٣).

ورغم دور التنمية وتعزيز العدالة في الحد من حوادث العنف في مناطق معينة، ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين عملية تحقيق العدالة بغية التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب وتوفير العدالة لجميع الأطراف المعنية.

٣١- وفيما يتعلق بالوضع السياسي في تايلند، تُجرى تحقيقات في حوادث العنف التي اندلعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠، وذلك لتقديم الجناة للعدالة. وقد أُتيحت سبل انتصاف للمتضررين من الاحتجاجات. وشكلت لجنة مستقلة للمصالحة وتقصي الحقائق، ومن المقرر أن تنظر الحكومة في تقرير اللجنة وتوصياتها من أجل معاملة جميع الأطراف معاملة منصفة^(٤). كما شكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجنة للتحقيق في وقائع حوادث العنف المذكورة أعلاه.

٣٢- وتعكف تايلند على إصلاح الجهات المعنية بتحقيق العدالة، بما في ذلك الشرطة والنيابة والمحاكم، بغية تعزيز مشاركة الجمهور وتعزيز سبل وصوله إلى العدالة. وسوف يركز إصلاح جهاز الشرطة على تضييق الفجوة بين الشرطة والمجتمع، وتعزيز مساءلة الشرطة أمام الجمهور، والحد من الفساد، وتعميم مفاهيم حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل الشرطة، وإنشاء نظام لمراقبة عمل الشرطة على نحو أفضل، وتحسين عملية التحقيق.

٣٣- وقد ألغت تايلند عقوبة الإعدام بالنسبة إلى الأشخاص الأقل من عمر ١٨ سنة، كما أنها لا تطبق هذه العقوبة على الحوامل وعلى المصابين بأمراض عقلية. وتُطبَّق هذه العقوبة فقط على مرتكبي الجرائم الخطيرة، وعادة ما يُلتمس العفو الملكي ويُمنح في حالات مختلفة، حيث تخفف عقوبة الإعدام إلى السجن مدى الحياة. علاوة على ذلك، تولي تايلند أهمية لعملية التشاور الوطني بشأن عقوبة الإعدام.

٣٤- ولا يزال السجناء السابقون يعانون من التحيز والتمييز من جانب المجتمع. وينبغي اتخاذ تدابير لمساعدة هذه الفئة من الناس على إعادة الاندماج في المجتمع وإعمال حقها في الحصول على أسباب العيش المستدامة.

حظر التعذيب

٣٥- يحظر الباب ٣٢ من الدستور التعذيب والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية. ويحدد القانون الجنائي أفعالاً جنائية مختلفة تدخل في تعريف "التعذيب" على النحو الوارد في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب. وتعمل تايلند على إدراج تعريف "التعذيب" في قانونها واعتباره جريمة بموجب هذا القانون بما يتفق مع اتفاقية مناهضة التعذيب.

٣٦- ويحظر قانون الإجراءات الجنائية استخدام التعذيب في إطار هذه الإجراءات، بما في ذلك في انتزاع الاعترافات واستخدام الدليل المنتزع بطرق غير قانونية في المحكمة. ويشترط القانون وجود محام عن المتهم أثناء التحقيق. ويحق للأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب على يد المسؤولين أثناء التحقيق رفع دعوى أمام المحكمة وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية. كما تقضي

لوائح السجون بإجراء فحص بدني لجميع المتهمين عند نقلهم إلى السجن. ويحق أيضاً لضحايا التعذيب التماس سبل الانتصاف والتعويض بموجب القانون الجنائي والقانون المدني، بما في ذلك دفع تعويض للشخص المتضرر ودفع تعويض والمصروفات للمتهم بموجب قانون الإجراءات الجنائية لسنة ٢٠٠١.

٣٧- ويحظر القانون تقييد أي سجين بالأغلال إلا إذا كان يمثل تهديداً لنفسه أو للآخرين، أو لمنعه من الهرب. وتقوم لجنة، كل ١٥ يوماً، بإعادة تقييم أي قرار يصدر بتقييد أي سجين بالأغلال. وعلى أية حال، يحظر القانون استخدام الأغلال كشكل من أشكال العقاب، كما يحظر استخدام الأغلال مع السجناء الأكبر من عمر ٦٠ سنة ومع السجناء. وتواصل تايلند تحسين أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز كي تتواءم مع المبادئ العنقائية والقانونية ومبادئ حقوق الإنسان.

٣٨- وأصدرت السلطات العسكرية وسلطات الشرطة أوامر إلى جميع المستويات بحظر تعذيب الأشخاص المتهمين أو المشتبه فيهم. وتخضع الحالات المتعلقة بالتعذيب أو الاختفاء للإجراءات القضائية التي لا تزال بحاجة إلى الإسراع بوتيرتها من أجل مقاضاة مرتكبي هذه الأفعال وضمان حصول الأطراف المتضررة على العدالة. وقدمت دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لضباط الشرطة والجيش والمسؤولين المعنيين. وثمة حاجة أيضاً لزيادة معارف المسؤولين المعنيين وزيادة وعيهم بالتزامات البلد بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في التنمية واستتصال الفقر

٣٩- تناضل تايلند منذ عقود من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة وعادلة. ويسترشد نهج تايلند في التنمية والحد من الفقر بفلسفة جلاله الملك القائمة على تحقيق اقتصاد الاكتفاء الذاتي، وهو النهج الذي تدور حوله خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية العاشرة للبلد (٢٠٠٧-٢٠١٠). وينطوي هذا النهج على الحد من الإنفاق، وتوليد الدخل، وتوسيع فرص العمل، وبناء قدرات المجتمع وتعزيزها بحيث يصبح أكثر اعتماداً على الذات. ويواصل مشروع الخطة الحادية عشرة (٢٠١٢-٢٠١٦) التركيز على التنمية التي محورها الناس وعلى مشاركة الناس وتمكينهم من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في المساواة الاجتماعية والعدالة.

٤٠- ويتواصل انخفاض معدل الفقر، وبذلك حققت تايلند الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في استتصال الفقر المدقع والجوع. وقد أمكن خفض معدل الفقر من ٣٣,٦٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتلتزم تايلند، بموجب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية العاشرة، بمواصلة خفض معدل الفقر ليصل إلى ٤ في المائة بحلول عام ٢٠١١. ويُعزى التقدم الذي أحرزته تايلند في التخفيف من

وطأة الفقر إلى عدة سياسات وبرامج عامة استهدفت دعم الفقراء والمحرومين لتمكينهم من استغلال الفرص والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأخرى^(٥).

٤١ - وتولي الحكومة أهمية لمساعدة صغار المزارعين ذوي الدخل المنخفض، الذين يشكلون معظم سكان تايلند، على الخروج من دائرة الفقر، وذلك باتباع عدة سياسات، منها تثبيت أسعار المنتجات الزراعية، ونظام ضمان دخل المزارعين، وإنشاء صندوق رعاية المزارعين، وإنشاء مصارف عقارية، وإصدار عقود لتملك أراضي المجتمع^(٦). وأنشئ المجلس الوطني للمزارعين بهدف تمكين المزارعين من المشاركة في اتخاذ القرارات وإبلاغ الحكومة مباشرة باحتياجاتهم. كما قدم التثقيف في مجال تخطيط ميزانية الأسرة المعيشية بما يتيح للمزارعين التحرر من الأعباء المالية.

٤٢ - وينبغي التصدي للمشكلة الهيكلية الأساسية المتمثلة في التفاوت بين الفقراء والأغنياء، كي يتمكن السكان جميعاً من التمتع على قدم المساواة بحقوقهم في التنمية. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد إجراء إصلاحات لضمان التوزيع العادل للأراضي والموارد، وتوفير الضمان الاجتماعي لجميع الفئات، وتطبيق لا مركزية السلطة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تنميتها وإدارتها ذاتياً. ويشمل ذلك حماية حق هذه المجتمعات في بيئة نظيفة وفي المحافظة على ثقافتها وأسلوب حياتها على النحو المنصوص عليه في الدستور. وينبغي للدولة أن تعمل على تعزيز معارف السكان وتعزيز إسهامهم في برامج التنمية التي تؤثر على حياتهم، وأن تعدل القوانين واللوائح بما يكفل المشاركة الفعالة للسكان في شؤون المجتمع.

الحق في العمل

٤٣ - يكفل الدستور حق العمال في الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وفقاً للقانون. ويُعتبر قانون حماية العمال لسنة ١٩٩٨ (المعدل في سنة ٢٠٠٨) القانون الرئيسي الذي يحدد حقوق وواجبات كل من أصحاب العمل والموظفين. ويتضمن هذا القانون أحكاماً تنظم الأمور المتعلقة بالتوظيف، والمعايير الدنيا التي يجب على جميع أصحاب العمل الالتزام بها فيما يخص جميع جوانب التوظيف، مثل أيام العمل، وأيام العطلات، والإجازات، والأجور، وأجر العمل الإضافي، وسلامة العمل وبيئة العمل، والرعاية، فضلاً عن توظيف النساء والأطفال. ويقضي هذا القانون بتوفير الحماية لجميع العاملين، بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو أي أوضاع أخرى.

٤٤ - وتدرك الحكومة أهمية إعمال حقوق أعضاء النقابات في الاجتماع والمفاوضة الجماعية. ولهذا السبب تعترم تايلند التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، والاتفاقية رقم ٩٨ المتعلقة بالحق في التنظيم

النقابي والمفاوضة الجماعية. وبُذلت جهود لمواءمة التشريعات الوطنية مع هذه الاتفاقيات في إطار التحضير للتصديق عليها.

٤٥- وفيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، وافقت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٦,٣٥ في المائة، وهو ما يفيد ملايين العمال التايلنديين والمهاجرين.

٤٦- وفيما يتعلق بسلامة العمل والسلامة المهنية، يلزم قانون الصحة والبيئة لعام ٢٠١١ أصحاب العمل بتوفير ظروف عمل مناسبة. غير أنه ينبغي سرعة البت في الدعاوى القضائية المتعلقة بالمخاطر المهنية لضمان معالجتها فوراً وتعويض العمال المتضررين على نحو مناسب. ورغم زيادة وعي العمال بحقوقهم، ينبغي مواصلة نشر معلومات بشأن حقوق العمال. كما ينبغي تمكين العمال من الوصول إلى الإجراءات القضائية والحصول على قدم المساواة مع الآخرين على الحقوق والرعاية التي يوفرها نظام الضمان الاجتماعي وغيره من القوانين ذات الصلة.

٤٧- وقد وسَّعت الحكومة نطاق التغطية بالضمان الاجتماعي بموجب قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٠ ليشمل نحو ٢٤ مليون عامل في القطاع غير الرسمي. ويجب على المشتركين طوعاً في نظام الضمان الاجتماعي دفع اشتراكات مالية، بالإضافة إلى ما تدفعه الحكومة، كي يحصلوا على المزايا المستحقة في حالات العجز والوفاة والمرض والشيخوخة. وقد سنت تايلند قانوناً لحماية العاملين في القطاع الزراعي، ووفرت الحماية للعاملين في الخدمة المتزلية بإنفاذها القانون المتعلق بحماية العمالة المتزلية لعام ٢٠١٠. ويجري حالياً النظر في مشروع لائحة لحماية العمالة المتزلية. وسوف تُقدم المساعدة لمن يعملون خارج نظام العمل الرسمي، مثل سائقي سيارات الأجرة وسائقي دراجات الأجرة النارية والبائعين الجائلين، في شكل قروض منخفضة الفائدة، لتقليل تكاليف معيشتهم.

٤٨- وفيما يتعلق بالتايلنديين العاملين خارج البلد، تهدف وزارة العمل إلى منع استغلالهم من جانب الوكلاء أو مكاتب التوظيف غير المرخصة التي ستخضع للتحقيق والمعاينة بموجب القانون. وتُقدم قروض ذات فائدة عادلة لمساعدتهم على تقليل تكاليف سفرهم للعمل بالخارج. ويقدم صندوق مساعدة العاملين بالخارج المساعدة للعاملين بالخارج المفتقرين إلى الرعاية أو المتضررين من الأوضاع المضطربة أو من الكوارث الطبيعية في البلد الذي يعملون فيه، وذلك لتيسير عودتهم إلى تايلند، كما يقدم الصندوق مساعدة مالية لأسر العاملين الذين يموتون خارج البلد^(٧).

الحق في الصحة

٤٩- نفذت تايلند سياسة صحية شاملة قائمة على الحقوق. وأُنشئت ثلاثة نظم رئيسية للتأمين الصحي لجميع التايلنديين، هي: (١) نظام المزايا الطبية للعاملين المدنيين، الذي

يغطي ٥ ملايين شخص؛ (٢) نظام الضمان الاجتماعي الذي يغطي نحو ٩,٨ ملايين عامل وموظف في القطاع الرسمي؛ (٣) نظام التغطية بالرعاية الصحية الشاملة لمن لا يتمتعون بالنظامين المذكورين، ويستفيد منه نحو ٤٧,٣ مليون شخص.

٥٠- وعززت الحكومة نظام التغطية بالرعاية الصحية الشاملة، برفع ميزانيته بما يسمح بزيادة التكلفة المحددة لكل شخص. ويتمتع المواطنون التايلنديون في ظل هذا النظام بالعلاج الطبي المجاني من معظم الأمراض. كما تم تطوير المراكز الصحية على مستوى المقاطعات الفرعية إلى مستشفيات معززة للصحة في جميع أنحاء البلد، لتمكين سكان المناطق الريفية من الحصول على الرعاية الصحية والخدمات العالية النوعية. وقدمت الحكومة التدريب لنحو مليون عامل صحي متطوع على مستوى المجتمع أو القرية كي يمكنهم تقديم الرعاية الصحية الأولية في الموقع، والمساعدة على نشر المعلومات الصحية لأفراد المجتمع^(٨).

٥١- وتناولت الخطة الاستراتيجية الوطنية لعلاج الإيدز (٢٠٠٧-٢٠١١) مسألة حماية حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشري. ويشمل نظام التغطية بالرعاية الصحية الشاملة رعاية وعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وفقاً للشروط التي حددها وزارة الصحة العامة. وتقدم الحكومة إعانة شهرية قدرها ٥٠٠ باهت إلى هؤلاء المصابين كوسيلة لتحسين نوعية حياتهم. كما تعمل تايلند على تعزيز سبل العلاج المتاحة للمحرومين من الخدمات وغيرهم من الفئات المهمشة، مثل السجناء والعمال المهاجرين، كما تقدم الدعم المالي من مصادر أخرى مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتواصل تايلند تعزيز المواقف الإيجابية التي ينبغي أن يتخذها المسؤولون الحكوميون ومقدمو الخدمات وأفراد المجتمع إزاء المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بما يتيح لهم الحصول على الخدمات على قدم المساواة مع غير المصابين، وتمكينهم من الحياة في المجتمع دون تعرض للوصم أو للتمييز.

٥٢- ورغم توفير التأمين الصحي لجميع المواطنين التايلنديين، لا يزال هناك تفاوت بين المزايا التي يقدمها كل نظام من نظم التأمين الصحي. وينبغي تحسين هذا الوضع كي يتمكن الجميع من الحصول على مستوى مماثل من العلاج الطبي. وينبغي أن تُدرس على نحو مناسب مسألة الحصول على الأدوية المشمولة ببراءات اختراع. وتضع تايلند أيضاً في اعتبارها مسألة حماية حق الأشخاص، الذين ليس لهم وضع قانوني واضح، في الصحة، وهي مسألة سيجري تناولها في الجزء الخاص بالفئات المعينة.

الحق في التعليم

٥٣- تنفذ تايلند سياسة التعليم للجميع. وتقضي هذه السياسة بحق جميع الأطفال في الحصول على ٩ سنوات من التعليم الإلزامي والحصول على ١٢ سنة من التعليم الأساسي،

وفقاً للدستور. ويعزز هذه السياسة برنامج التعليم المجاني للجميع الذي يكفل الحصول على التعليم لمدة ١٥ سنة، بداية من الحضانة إلى المدرسة الثانوية، أيًا كانت جنسية التلاميذ.

٥٤- ويحق للأطفال ذوي الإعاقة الحصول على التعليم المجاني بداية من المهد إلى المستوى الجامعي، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجاتهم الخاصة. وتقدّم مراكز التعليم الخاص في جميع المقاطعات الدعم للتلاميذ ذوي الإعاقة منذ ولادتهم، بهدف تحسين نوعية حياتهم وتمكينهم من الاندماج مع التلاميذ الآخرين.

٥٥- ويتلقى التلاميذ المسلمون في المقاطعات الحدودية الجنوبية تعليماً يتوافق مع أسلوب حياتهم وهويتهم وثقافتهم واحتياجاتهم الخاصة. وتواصل الحكومة التركيز على تحسين المعايير التعليمية، وإعداد مدرسين للمقررات الدينية، وبث معاني التضامن الوطني والتعددية الثقافية، واستخدام اللغة المحلية بالاشتراك مع اللغة التايلندية، وتعزيز التدريب المهني الذي يحسن فرص الحصول على العمل. ويقدم عدد من المنح الدراسية للطلاب لتمكينهم من مواصلة التعليم.

٥٦- وبالنسبة إلى الطلاب الذين يسكنون المناطق النائية، تُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة مجموعات من المدارس بحيث تتولى مدرسة رئيسية واحدة قيادة عملية مساعدة المدارس الأخرى على تقديم التعليم عن بُعد إلى الطلاب. وسوف تواصل تايلند تعزيز التعلم عن بُعد وتعليم الكبار بغية مساعدة من كانوا يفتقرون إلى فرص التعليم على استكمال التعليم العالي.

٥٧- ورغم تنفيذ سياسة التعليم للجميع، لا تزال هناك تحديات من حيث نوعية التعليم وضمان المساواة في الحصول عليه. وينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين نوعية التعليم ومهارات المدرسين بما في ذلك زيادة فرص التعليم المتاحة للتلاميذ الفقراء وساكلي المناطق النائية، وذلك بتطوير المدارس الموجودة في المجتمعات المحلية. وسوف تُقدم المساعدة إلى الأطفال غير المنتهين بنظام التعليم أو المتسربين من المدارس من أجل مواصلة تعليمهم. ويحتاج الأطفال ذوو الإعاقة مزيداً من الدعم حتى يمكنهم الاندماج في التعليم مع الأطفال الآخرين دون تعرض للتمييز. وينبغي تعزيز برنامج التعليم المجاني الذي يكفل التعليم لمدة ١٥ سنة لضمان حصول الأطفال على التعليم دون تحمل أي تكلفة.

٥٨- ويحق أيضاً لغير التايلنديين وللأشخاص الذين ليس لهم وضع قانوني واضح، بمن فيهم المنتمون للفئات الإثنية وأطفال المهاجرين والأطفال الذين يدخلون البلد بطرق غير شرعية، تلقي التعليم المجاني لمدة ١٥ سنة. وتُحدد لتعليم كل طفل من هؤلاء الأطفال تكلفة مساوية لتكلفة تعليم الأطفال التايلنديين. ومع ذلك، ينبغي القيام بالكثير حتى يحصل هؤلاء الأطفال على التعليم على قدم المساواة مع مواطني البلد. وتعكف وزارة التعليم حالياً على تعزيز الوعي لدى المدارس في جميع أنحاء البلد بحق هؤلاء الأطفال في الالتحاق بالمدارس الحكومية، إضافة إلى التماس التدابير اللازمة لمساعدتهم على التكيف والبقاء في المدارس فترة أطول.

٥٩- وفيما يتعلق بتعليم المشردين، يُرجى مطالعة الفقرة ١٠٣ المدرجة في الجزء المتعلق بالمشردين وملتمسي اللجوء.

٣- حقوق فئات معينة

حقوق الطفل

٦٠- تحظى مسألة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها بالأولوية في تايلند. وقد سنّ البلد، منذ أن أصبح طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢، قوانين جديدة وعدل أكثر من ١٧ تشريعاً كمي تتواءم مع أحكام هذه الاتفاقية. وتتمثل أبرز هذه التشريعات في قانون حماية الطفل لسنة ٢٠٠٣، وقانون وإجراءات محكمة الأحداث والأسرة لسنة ٢٠١٠. ويجب إحالة الأطفال المقبوض عليهم إلى محكمة الأحداث والأسرة خلال ٢٤ ساعة، ويمكن للمحكمة أن تصدر أمر حماية للطفل دون الشروع في أي إجراءات قانونية. ويُستخدم العلاج كبديل للعقوبة الجنائية، ومن المقرر إنشاء حجرة تحقيق خاصة للأطفال داخل أقسام الشرطة^(٩).

٦١- وأولي للمنظمات الإدارية المحلية دور مهم في حماية الطفل ونمائه. وشكلت لجان لحماية الأطفال، كما أنشئت مجالس للأطفال والشباب على جميع المستويات بداية من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي. ومع ذلك، ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان قيام الآليات المحلية بدور أكثر فعالية في حماية الأطفال. وينبغي وضع خطط رئيسية بشأن حماية الأطفال على الصعيد المحلي وصعيد المجتمع، مع تشجيع التعاون بصورة أوثق مع المجالس المحلية المتعلقة بالأطفال والشباب.

٦٢- وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لمرحلة الطفولة المبكرة، كما أنشأت لجنة وطنية معينة بنماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، برئاسة رئيس الوزراء، تهدف إلى تعزيز تنفيذ السياسة والاستراتيجية الطويلي الأجل المتعلقين بنماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة (٢٠٠٧-٢٠١٦). وتركز السياسة والاستراتيجية المذكورتان على تحقيق النماء الملائم للأطفال منذ الولادة وحتى سن ٥ سنوات، حيث تقدمان الرعاية للأمهات وأطفالهن من حيث التغذية، والرعاية الصحية، ومراكز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة^(١٠). كما تُقدم رعاية خاصة للأطفال ذوي الإعاقة.

٦٣- وفيما يتعلق بالأطفال في المقاطعات الحدودية الجنوبية، بذلت الوكالات الحكومية المعنية جهوداً من أجل تعزيز نمائهم وحمايتهم من العنف الدائر في المنطقة. نتيجة لذلك، انخفض عدد الأطفال المتضررين من العنف انخفاضاً شديداً في عام ٢٠١٠ حيث وصل إلى أدنى رقم له منذ عام ٢٠٠٤. وقُدمت الحماية للمدارس وللمدرسين لضمان حق الأطفال في التعليم. أما الأطفال والشباب الذين يرتكبون جرائم تتعلق بالأمن، فإن الحكومة تدرك

تمام الإدراك أهمية تطبيق نظام قضاء الأحداث على هؤلاء الأشخاص بدلاً من قوانين الأمن الخاصة.

٦٤- وفيما يتعلق بالأطفال العديمي الجنسية، أعلنت تايلند في عام ٢٠١٠ سحب تحفظها على المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل، وهي المادة التي تضمن، فيما تضمن، حق الطفل في تسجيله فور ولادته. وتقضي قوانين الجنسية والمهجرة، واستراتيجية الإدارة المتعلقة بمشكلة مركز الأشخاص وحقوقهم، بحق أطفال المهاجرين منذ مدة طويلة وأطفال الفئات الإثنية في طلب الحصول على الجنسية التايلندية أو مركز المهاجر القانوني، وفقاً للقواعد المعمول بها^(١١). ويمكن تسجيل أطفال العمال المهاجرين، الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة، مع والديهم، مما يسمح لهم بالبقاء في تايلند بشكل قانوني ويمنحهم مختلف الحقوق الأساسية. ويمكنهم أيضاً الحصول على جنسية بلدهم الأصلي بمقتضى مبدأ حق الدم، وذلك استناداً إلى تسجيلهم عند الميلاد والتحقق من جنسية والديهم.

٦٥- ولا يزال العنف ضد الأطفال يشكل تحدياً مهماً، سواء أكان في شكل عنف مترلي، أم استغلال في المواد الإباحية، أم استغلال جنسي، أم انخراط في تعاطي المخدرات. وتستلزم هذه المشكلة إنفاذ القانون بصورة فعالة، وإدراك وفهم القوانين، ومراعاة ضعف الطفل من جانب المكلفين بإنفاذ القانون. وينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى إعادة الأطفال المضللين إلى المدرسة وتعزيز دور الأسرة والمجتمعات والمدارس في وقاية الأطفال ضحايا الإيذاء وحمايتهم ومساعدتهم. وفيما يتعلق بمسألة استغلال الأطفال في المواد الإباحية، ينبغي إدراج تعريف "استغلال الأطفال في المواد الإباحية" في القانون ذي الصلة.

٦٦- وفيما يتعلق بمساعدة الأطفال، أنشئت آليات مثل المركز الجامع لمعالجة الأزمات المقام في المستشفيات، والخطوط الهاتفية المباشرة، ودور الإيواء العامة والخاصة، وذلك بالتعاون مع أفرقة متعددة المهن^(١٢)، كما قدمت شبكات المنظمات غير الحكومية الدعم للأطفال ضحايا الإيذاء والأطفال المعرضين لخطر الإيذاء. وأجري تحليل للوضع المتعلق بالعنف ضد الأطفال، ويُتوقع أن تساعد نتائج هذا التحليل على توجيه عملية وضع سياسة وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والشباب وحمايتهم.

٦٧- وفيما يتعلق بعمل الأطفال، يحظر قانون حماية العمال لسنة ١٩٩٨ (المعدل في سنة ٢٠٠٨) تشغيل الأطفال الأقل من سن ١٥ سنة. وقد حققت تايلند تقدماً كبيراً في التصدي لهذه المشكلة، لا سيما من خلال أنشطة زيادة الوعي وإنشاء شبكات منع عمل الأطفال نزولاً إلى مستوى القرية. وأنشئت لجنة وطنية معنية بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، برئاسة رئيس الوزراء، بهدف توجيه السياسات والتدابير الرامية إلى حل هذه المشكلة بطريقة شاملة مع التركيز بشكل خاص على مسألة استغلال الأطفال المهاجرين. ومع ذلك، ينبغي تعزيز دور مفتشي العمل. كما ينبغي اتخاذ تدابير لإعادة إلحاق مزيد من الأطفال المهاجرين بنظام التعليم.

٦٨- ولا تزال مسألة أطفال الشوارع تشكل تحدياً مهماً. وتقدم الحكومة والمنظمات غير الحكومية المساعدة لهؤلاء الأطفال بتوفير المدرسين والمشورة ودور الإيواء، وكذلك بإلحاقهم بنظام التعليم وإعادة إدماجهم مع أسرهم. غير أنه ينبغي مواصلة التصدي لهذه المشكلة عن طريق استراتيجية منهجية وفعالة.

حقوق المرأة

٦٩- يكفل دستور تايلند مساواة جميع الأفراد أمام القانون، فضلاً عن المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق. وقد عدّلت تايلند قوانين وسنت قوانين أخرى، ووضعت آليات تساعد على تعزيز وحماية حقوق المرأة^(١٣). وتعتزم تايلند سحب تحفظها على المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي المادة المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية.

٧٠- وتعتبر اللجنة الوطنية المعنية بسياسة واستراتيجية تقدم المرأة، التي يرأسها رئيس الوزراء، الهيئة المركزية المسؤولة عن السياسات والتدابير المتعلقة بالمرأة. وترتكز الخطة العاشرة لتنمية المرأة (٢٠٠٧-٢٠١١) على عدة مجالات ذات أولوية، بغية تمكين المرأة من التمتع الكامل بحقوق الإنسان المكفولة لها.

٧١- وتم تعيين موظفين كبار في الوزارات الحكومية معنيين بالمساواة بين الجنسين، وتعيين منسقين في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك للعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني في أعمال الوكالات المعنية.

٧٢- وتتمثل إحدى المبادرات البارزة لتعزيز حقوق المرأة في إعلان صاحبة السمو الملكي الأميرة باجاركيتيبها تأييد "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للجانبات" أو "قواعد بانكوك"، وهي القواعد التي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد السجينات عن طريق تلبية احتياجاتهن الخاصة. وتعكف تايلند على إنشاء "معهد العدالة التايلندي"، الذي سيساعد على تعزيز تنفيذ "قواعد بانكوك" في جميع البلدان.

٧٣- ويدعو الدستور إلى تحقيق توازن ملائم بين المرأة والرجل في تولي المناصب السياسية. غير أن نسبة تمثيل المرأة في المناصب السياسية والإدارية لا تزال منخفضة. وقد اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، كما تشجع ترقية المرأة إلى المستوى الإداري ومستوى اتخاذ القرار عن طريق النهوض بمعارفها ومهاراتها القيادية. وتشجّع الأحزاب السياسية على ترشيح النساء في الانتخابات. ومع ذلك، يُلاحظ أن نسبة النساء القياديات في منظمات المجتمع المدني التايلندية قريبة من نسبة الرجال. وتؤدي المرأة أيضاً دوراً قيادياً في الحملات الداعية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في مجالات متنوعة.

٧٤- ويمثل العنف ضد المرأة قضية صعبة. وقد عدّلت قوانين مختلفة وطوّرت قوانين أخرى من أجل التصدي لهذه المشكلة^(١٤). كما اعتمدت تدابير، منها: إطلاق حملة على الصعيد الوطني لوقف العنف ضد المرأة؛ وإنشاء مركز جامع لمعالجة الأزمات ووحدة متعددة

التخصصات داخل المستشفيات؛ وإنشاء خطوط هاتفية مباشرة لحالات الطوارئ ودور إيواء لمساعدة ضحايا العنف وإعادة تأهيلهم. كما أُتخذت تدابير أخرى، هي: إنشاء غرف تحقيق مخصصة للنساء في أقسام الشرطة؛ والاستعانة بالشرطيات في عملية التحقيق مع النساء؛ وإنشاء قاعات خاصة في المحاكم للنساء ضحايا الاعتداء. وبما أن النساء ذوات الإعاقة يمثلن إحدى الفئات الأكثر تعرضاً للعنف، فقد وُضعت خطة خاصة للنهوض بمؤلاء النساء من أجل تنمية قدراتهن.

٧٥- ويولى اهتمام لمشكلة حمل المراهقات قبل الزواج. وقد وُضعت الخطة والاستراتيجية الوطنيتان المتعلقتان بتنمية الصحة الإنجابية من أجل التصدي لهذه المشكلة، وذلك باتباع نهج متعدد التخصصات وبتثقيف الأطفال والشباب بمسألة الصحة الجنسية والإنجابية، باعتبار ذلك من التدابير الفعالة للحماية. كما تعكف تايلند على إعداد مشروع قانون حماية الصحة الإنجابية، في مسعى لتعزيز وحماية الحقوق الجنسية والإنجابية المكفولة لجميع النساء. كما تتناول تايلند حق المراهقات الحوامل في التعليم لتمكينهن من مواصلة الدراسة بالمدارس.

٧٦- وتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة والمساواة بين الجنسين في القوالب النمطية السلبية تجاه المرأة وتجاه دور كل جنس من الجنسين في المجتمع. وتهدف الحكومة إلى التصدي لهذه المشكلة بوسائل متنوعة، منها ما يلي: دمج مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم؛ وتقديم التدريب للمدرسين وللموظفين التربويين من أجل تعزيز فهمهم للمسائل الجنسانية؛ وتشجيع وسائط الإعلام على تقديم التوعية بشأن أدوار الجنسين والمساواة بينهما سواء في الأسرة أو في المجتمع. وبُذلت جهود لإشراك الرجال في التصدي لمشكلة انتهاك حقوق المرأة، وتحملهم مزيداً من المسؤولية عن مشكلة الحمل غير المرغوب.

٧٧- وتعكف تايلند على صياغة مشروع قانون لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهو مشروع لا يستهدف فقط حماية المرأة من التمييز وإنما يحظر أيضاً التمييز القائم على أساس الميل الجنسي. ويحظر الدستور التمييز المححف المرتكز على الهوية الجنسانية، كما أن القانون التايلندي لا يعتبر الميل الجنسي جريمة. ومع ذلك، لا يزال الأشخاص الذين يعانون من مشاكل تتعلق بالهوية الجنسانية يواجهون صعوبة في الحصول على بعض حقوقهم الأساسية، وذلك بسبب التمييز الذي ينبغي مواصلة التصدي له.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٧٨- يكفل دستور تايلند المساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون، ويحظر التمييز المححف ضد أي شخص بسبب الإعاقة. كما يضمن الدستور حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الرعاية والخدمات العامة والمساعدة المناسبة من الحكومة.

٧٩- وقد وضعت تايلند عدة قوانين لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين سبل استفادتهم من المرافق والخدمات العامة. ويعتبر قانون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٧ وقانون تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٨ من القوانين الشاملة المرتكزة على الحقوق الرامية إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تُعد الخطة الوطنية المتعلقة بتعزيز نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بمثابة توجيهات تسترشد بها جميع الوكالات في أعمالها. وتتولى اللجنة الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، التي يترأسها رئيس الوزراء، دفع عملية تنفيذ الخطة. وشكّلت لجنة فرعية في كل مقاطعة من مقاطعات البلد لتنفيذ السياسات وتعزيز سبل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى المحلي.

٨٠- وتشمل المبادرات المتعلقة بالسياسات ما يلي: تقديم "إعانة إعاقة" قدرها ٥٠٠ باهت شهرياً لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين؛ وتطبيق النظام المتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يشترط على المنظمات العامة والخاصة توظيف شخص واحد من ذوي الإعاقة مقابل كل ١٠٠ موظف؛ وتقديم خدمة لغة الإشارة لتيسير حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات المختلفة؛ وتقديم المساعدة القانونية وغير القانونية لهم؛ وتعزيز المرافق المراعية لهم؛ ومنحهم المزايا الضريبية؛ وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تيسر حصولهم على المعلومات.

٨١- ونُفذت أيضاً آليات الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بأشكال مختلفة. وبدأ تنفيذ مشاريع متنوعة، منها صندوق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ومراكز التعليم المجتمعية، وبرامج إعادة التأهيل المرتكزة على المجتمع، ومراكز العيش المستقل ومشروع العصي البيض، بهدف مساعدة ذوي الإعاقة على العيش المستقل وزيادة مشاركتهم في أنشطة المجتمع. وقد تعززت هذه المبادرات بفضل مشاركة عدد من أصحاب المصلحة ذوي الإعاقة، وذلك تمشياً مع المفهوم الأساسي المتمثل في التنمية التي تشمل الإعاقة.

٨٢- ورغم ما أُحرز من تقدم، ثمة حاجة إلى زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين ينبغي مساعدتهم في الحصول على ما يكفله لهم القانون من حقوق ورعاية، ومنحهم فرصاً متساوية في التعليم والتوظيف. ويمثل الافتقار إلى المرافق المراعية لذوي الإعاقة في الأماكن العامة وصعوبة وصولهم إلى المرافق والخدمات تحديات عملية تستلزم مزيداً من الاهتمام.

حقوق المسنين

٨٣- أصبحت تايلند مجتمعاً مسنناً، حيث تصل نسبة المسنين (البالغين عمر ٦٠ سنة أو أكثر) إلى نحو ١١ في المائة من إجمالي السكان، أي ما يزيد على ٧ ملايين شخص. ومع ذلك، يُتوقع أن ترتفع نسبة السكان المسنين، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى نحو ٢٥ في المائة من

إجمالي السكان. وتعترم الحكومة بذل أقصى ما يمكنها لضمان حصول المسنين على ما يناسبهم من الرعاية والدعم والمساعدة، ولتمكينهم من الحياة الكريمة.

٨٤- وتسترشد سياسة تايلند إزاء المسنين بمبادئ الدستور، والخطة الوطنية العشرينية الثانية للمسنين (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، والقانون المتعلق بالمسنين لعام ٢٠٠٣، وهو القانون الذي يتوافق مع خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. ويكفل قانون المسنين حقوق المسنين، ويدعو إلى إنشاء صندوق للمسنين يقدم قروضاً دون فائدة لمن يرغب من المسنين في بدء عمل تجاري خاص بعد التقاعد.

٨٥- وبينما استهدفت الخطة الوطنية الأولى بناء الوعي الاجتماعي والمسؤولية في رعاية المسنين، تركز الخطة الثانية على التنمية الطويلة الأجل للمسنين، وتعزيز قدراتهم وتشجيعهم على القيام بدور منتج في المجتمع واندماجهم فيه وتمتعهم بصحة جيدة وتحقيق مدخرات كافية. وأنشئت اللجنة الوطنية المتعلقة بالمسنين، برئاسة رئيس الوزراء، لتكون قاعدة لدفع الخطة قدماً إلى الأمام. ولتأمين دخل المسنين، وسعت حكومة تايلند في عام ٢٠٠٩ نطاق إعانات الشيخوخة التي تمثل معاشاً للمسنين غير قائم على الاشتراكات، من أجل تغطية جميع المسنين الذين لا يستفيدون من نظم المعاشات الحكومية الأخرى. ويستفيد حالياً من هذا النظام نحو ٦ ملايين مسن.

٨٦- وتسعى الحكومة إلى تعزيز الأمن الاجتماعي وأمن الدخل للمسنين واستدامتهما على الأجل الطويل، وذلك بتشجيع المسنين على الاعتماد على مدخراتهم لا الاعتماد على المساعدة المقدمة من الدولة. وقد سنت الحكومة قانون صندوق المدخرات الوطني ليكون آلية لتشجيع كل من هم في سن العمل ولا يتمتعون بأي نظام للمعاشات الحكومية على الإسهام طوعاً في زيادة مدخراتهم حتى يمكنهم الحصول على معاش شهري طوال العمر بعد التقاعد.

٨٧- ويجري إسناد دور أكبر للمجتمعات والمنظمات الإدارية المحلية في رعاية المسنين. وتخطط الحكومة لإلزام المنظمات الإدارية المحلية بالإسهام مالياً في زيادة مدخرات المسنين في المستقبل. وأنشئ المشروع الطوعي للرعاية المنزلية للمسنين كآلية على مستوى المجتمع المحلي لتقديم الرعاية والحماية لهم في منازلهم في جميع أنحاء البلد.

٨٨- ويتطلع المسنون في تايلند إلى أن تعزز الحكومة حقهم في العمل وحقهم في الصحة وأن تستفيد من معارفهم ومهارتهم وخبراتهم في عملية التنمية. ونظراً إلى اتساع مشكلة التخلي عن المسنين من جانب أسرهم، ينبغي للحكومة أن تجد وسائل وحوافز لتشجيع الأسر والمجتمعات على رعايتهم. وينبغي أن تُنشر بين المسنين على نطاق واسع معلومات عن حقوقهم التي يكفلها القانون. وينبغي كذلك اتخاذ الترتيبات التي تكفل لمن يتقدم في العمر حياة جيدة وكريمة.

حقوق الفئات المهمشة

(أ) الفئات الإثنية

٨٩- يكفل القانون لجميع الفئات الإثنية في تايلند الحماية على قدم المساواة مع سائر الفئات ودون تمييز. ويضمن دستور تايلند حق المجتمعات المحلية التقليدية في التمتع بثقافتها وتقاليدها ومعارفها المحلية، وحقها في المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية والبيئية والاستفادة منها.

٩٠- ويندمج أفراد الفئات الإثنية اندماجاً اجتماعياً في المجتمع التايلندي على جبهات مختلفة. ويمكن للمهاجرين منذ فترة طويلة الحصول على وضع المهاجر القانوني وحصول أبنائهم على الجنسية التايلندية وفقاً لقانون الجنسية والاستراتيجية الإدارية المتعلقة بمشكلة مركز وحقوق الأشخاص، على النحو المذكور في الفقرة ٦٣.

٩١- ويستفيد الأشخاص المنتمون لفئات إثنية، الذين هم بصدد الحصول على الجنسية التايلندية، من خطة التغطية الشاملة بالرعاية الصحية مثل غيرهم من المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الوزراء في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠ قراراً بتوسيع نطاق الرعاية الصحية الأساسية لتشمل أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ شخص ممن ليس لهم وضع قانوني واضح، كما خصص المجلس ميزانية إضافية لهذه الفئة قدرها ٣٤٨,٠٤ مليون باهت للفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتعزيز الصحة وإعادة تأهيل المرضى وعلاجهم وللوقاية من الأمراض.

٩٢- ومُنح أفراد الفئات الإثنية حقهم في التنمية، وذلك في المقام الأول من خلال المشاريع التي تحظى برعاية ملكية والتي أطلقها جلالة الملك خلال الستين سنة الماضية. وقد حققت هذه المشاريع ارتفاعاً كبيراً في المستويات المعيشية للمجتمعات الإثنية، حيث قدمت المساعدة في مجال الزراعة والتدريب المهني، والتعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية الأساسية، وفرص العمل البديلة. كما تساعد المشاريع على توعية المجتمعات الإثنية بمسألة حفظ البيئة وصيانة وحفظ محميات الغابات. كما تساعد هذه المشاريع في التصدي لمشكلة تعاطي المخدرات، وفي تعزيز المجتمعات الإثنية عن طريق التنمية المكتفية ذاتياً والمستدامة مع المحافظة على ثقافة هذه المجتمعات وأسباب معيشتها التقليدية.

٩٣- ومع ذلك لا تزال ثمة تحديات تتمثل في عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بسبب عوائق اللغة والعوائق الثقافية والجغرافية. وقد شهدت عملية تحديد الجنسية والوضع الشخصي بطئاً في التنفيذ بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية وعدم فهم المسؤولين الحكوميين للقوانين واللوائح، إضافة إلى المواقف المتخذة إزاء هؤلاء الأشخاص. وتحظى أيضاً ظاهرة ابتزاز الأشخاص الذين لا يحملون بعد بطاقات هوية بالأهمية. كما أنه نظراً إلى أن معظم الفئات الإثنية تعيش على أرضٍ ليس لها سند ملكية،

تنظر الحكومة في السماح للمجتمعات الإثنية بالعيش بصورة قانونية على الأراضي المملوكة للمجتمع واستخدامها.

(ب) العمال المهاجرون

٩٤- تُعتبر تايلند منذ فترة طويلة بلد معبر ومقصد للمهاجرين بسبب مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين بعض البلدان المجاورة التي هاجر منها إلى تايلند أكثر من مليوني عامل.

٩٥- وأبرمت تايلند مذكرات تفاهم مع كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار من أجل إنشاء قناة رسمية للعمال المهاجرين القادمين من هذه البلدان تمكنهم من العمل بصورة قانونية في تايلند. وسوف تصدر للعمال القادمين إلى البلد بموجب هذه المذكرات تأشيرات دخول وتصاريح عمل مدتها عامان، مع إمكانية مدتها لفترة عامين آخرين. ويحق للعمال المهاجرين المسجلين والحاصلين على تصاريح عمل التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال التايلنديون.

٩٦- ولمساعدة جميع العمال المهاجرين على الحصول على حقوقهم الأساسية، منحت الحكومة فرصاً للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار لتسوية أوضاعهم عن طريق عمليات التسجيل التي تُجرىها وزارة الداخلية ووزارة العمل في جميع أنحاء البلد. وقد نُفذت عمليات التسجيل ٦ مرات منذ عام ٢٠٠٤، وسُمح لأطفال العمال المهاجرين الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة بالانضمام إلى والديهم في عمليتي التسجيل الأخيرتين. ويحق للعمال المهاجرين المسجلين الحصول على التأمين الصحي الأساسي والحماية بموجب ثلاثة قوانين، هي قانون حماية العمال لعام ١٩٩٨، وقانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٠، وقانون تعويض العمال لعام ١٩٩٤.

٩٧- وسعيًا إلى تسوية وضع العمال المهاجرين الموجودين بالفعل في البلد، بدأت الحكومة في عام ٢٠١٠ تنفيذ سياسة تُلزم جميع العمال المهاجرين المسجلين بالخضوع لعملية التحقق من الجنسية. ولدى استكمال هذه العملية يُمنح هؤلاء العمال شهادة جنسية أو جواز سفر من بلدانهم الأصلية. وسوف تمنح السلطات التايلندية تأشيرات وتصاريح عمل لمدة عامين، مع إمكانية تمديدتها لمدة عامين آخرين. وتنتهي مهلة استكمال عملية التحقق من الجنسية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتواصل الحكومة مناقشتها مع البلدان الأصلية لجعل عملية التحقق من الجنسية أقل تعقيداً وأقل استغراقاً للوقت وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

٩٨- ولحماية حقوق العمال المهاجرين ومنع استغلالهم، بُذلت جهود من أجل نشر معلومات على نطاق واسع عن حقوق وواجبات أصحاب العمل والموظفين بموجب قانون العمل، وذلك باللغات السائدة في ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، من أجل تحسين سبل حصول العمال المهاجرين على هذه المعلومات. ويجري التفتيش على العمل

في جميع المقاطعات لضمان مطابقة ظروف العمل للمعايير. كما يُقدّم التدريب للعمال وللمسؤولين ذوي الصلة وكذلك للجمهور على الصعيدين المركزي والمحلي، بغية تحسين فهمهم لحقوق العمال المهاجرين وتعزيز شبكة حماية العمال العامة.

٩٩- ويكفل قانون توظيف الأجانب لعام ٢٠٠٨ حق العمال المهاجرين في الحماية من الاستغلال من جانب أصحاب العمل، ويفرض عقوبات شديدة على أصحاب العمل الذين ينخرطون في الاتجار بالبشر والعمل القسري. ومع ذلك، ينبغي تعزيز إنفاذ القانون من أجل تعزيز الحماية المقدّمة للعمال المهاجرين، لا سيما فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وسلامة العمل. كما أن تكافؤ فرص حصول العمال المهاجرين على الخدمات الصحية والعدالة يُمثل قضية مهمة ينبغي تعزيزها. وينبغي أيضاً للوكالات ذات الصلة أن تتصدى بجدية للفساد والابتزاز والأشكال الأخرى لإساءة معاملة العمال المهاجرين من جانب المكلفين بإنفاذ القانون.

١٠٠- وفيما يتعلق بحق العمال المهاجرين المسجلين وأبنائهم في الصحة، تقدم وزارة الصحة العامة العلاج لجميع العمال بغض النظر عن وضعهم القانوني. وتهدف الوزارة إلى الوصول إلى هذه الفئة بخدمات تعزيز الصحة والوقاية والعلاج، بما في ذلك تطعيم أطفال العمال المهاجرين في مجتمعاتهم المحلية.

١٠١- وتتعترف تايلند بإسهامات العمال المهاجرين في تنمية اقتصاد البلد، وتنظر في إدراج مسألة العمال المهاجرين في مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الحادية عشرة، بهدف وضع نظام فعّال لإدارة شؤون العمال المهاجرين يراعي جميع العوامل، أي حقوق الإنسان والأمن الوطني والاحتياج الاقتصادي. وينبغي أيضاً مراجعة الاستراتيجية المتعلقة بإدارة أوضاع العمال المهاجرين لضمان فعالية العمليات المختلفة. وسوف تنظر تايلند أيضاً في مدى استعدادها للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

(ج) المشردون وملتسمو اللجوء

١٠٢- رغم عدم انضمام تايلند لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وإلى بروتوكولها لعام ١٩٦٧، فإنها تواصل استضافة نحو ١١٠.٠٠٠ مشرد من ميانمار في ٩ مناطق إيواء مؤقتة مقامة في ٤ مقاطعات على الحدود لأسباب إنسانية. ويُنفذ ذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبمجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية، بغية حماية وتعزيز الحقوق الأساسية المكفولة لهؤلاء الأشخاص وإيجاد حلول مستدامة لمشاكلهم، بما في ذلك إعادة توطينهم في بلد ثالث.

١٠٣- وتعاونت تايلند مع عدد من المنظمات غير الحكومية في إنشاء عيادات وتقديم العلاج الطبي والرعاية الصحية للمشردين وللمجتمعات التايلندية القريبة. ويُحال ذوو الحالات الطبية

الخطيرة إلى المستشفيات القريبة، كما نفذت وزارة الصحة العامة أنشطة للوقاية من الأمراض والتطعيم. ويُقدم التدريب المهني للمشردين من أجل تنمية المهارات التي يمكنهم الاستفادة منها لدى عودتهم إلى بلدانهم أو إعادة توطينهم، كما تُعزز فرص استدرار الدخل في المآوى المؤقتة من أجل الحد من اعتماد المشردين على المعونة.

١٠٤- ويتلقى الأطفال المقيمون في المآوى المؤقتة التعليم الذي يكافئ التعليم المقدم لتلاميذ الصف الأول إلى الصف العاشر. ورغم أن المقرر الدراسي المقدم في المآوى المؤقتة غير معتمد من جانب نظام التعليم، فإنه يجري حالياً إعداد مقرر موحد باللغتين التايلندية والإنكليزية من أجل اعتماده. بالإضافة إلى ذلك، يحق لجميع الأطفال المقيمين في المآوى المؤقتة التسجيل عند الميلاد.

١٠٥- وتسعى الحكومة إلى القيام بدور أكبر في إدارة المآوى المؤقتة، بما في ذلك تقديم التعليم وتحسين نوعية حياة المشردين، من أجل تمهينهم للعودة النهائية إلى بلدانهم الأصليين في سلامة وكرامة، وتمكينهم من القيام بدور بناء في بلدانهم عندما يسمح الوضع.

١٠٦- وتدرك تايلند التحدي الخاص الذي يشكّله وضع ملتمسي اللجوء في المناطق الحضرية. ويجري حالياً التماس حلول لمشاكل هذه الفئة استناداً إلى المبادئ الإنسانية ووفقاً لقانون الهجرة لعام ١٩٧٩. علاوة على ذلك، تعاونت الحكومة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن رصد الأوضاع المعيشية لهؤلاء الأشخاص استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان.

٤- الاتجار بالبشر

١٠٧- تتسم مشكلة الاتجار بالبشر في تايلند بالتعقّد لكونها بلد مصدر ومعبّر ومقصد. وتؤثر هذه المشكلة في معظم الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والفتيات والفتيان والعمال المهاجرين والفئات الإثنية. ويأخذ أيضاً الاتجار بالبشر أشكالاً مختلفة، منها الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي، ولغرض الاستغلال في العمل، ولغرض الإكراه على التسول.

١٠٨- وبدأت مكافحة الاتجار بالبشر بشكل جدّي في أواخر ثمانينات القرن الماضي، وأعلنت كجدول عمل وطني منذ عام ٢٠٠٤. وقد تواصل وضع قوانين وسياسات وآليات ذات صلة بمكافحة الاتجار بالبشر، ويتمثل التقدم الرئيسي في صدور قانون مكافحة وقمع الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٨. ويتخذ القانون نهجاً قائماً على الحقوق، ويكفل حماية جميع ضحايا الاتجار بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الوضع القانوني، وذلك وفقاً لبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

١٠٩- واضطلعت تايلند بمكافحة الاتجار بالبشر استناداً إلى المبادئ الأربعة المتمثلة في: السياسة والمنع والحماية والمقاضاة^(١٥). ومنذ إنفاذ القانون، قُبض على ٢٢١ شخصاً شاركوا في ١٣٩ حالة اتجار^(١٦). بالإضافة إلى ذلك، سُمح لضحايا الاتجار بالبشر بالبقاء المؤقت والعمل في البلد على النحو المنصوص عليه في القانون، لتيسير عمليات مقاضاة الجناة وإعادة تأهيل الضحايا وتعويضهم.

١١٠- وأبرمت تايلند مذكرات تفاهم على المستوى دون الإقليمي لمنطقة ميكونج وعلى المستوى الثنائي مع البلدان المجاورة، وهي كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفيت نام، وذلك في إطار جهود مشتركة للتصدي لمشكلة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومساعدتهم. كما تتعاون تايلند مع بلدان أخرى على مكافحة الاتجار بالبشر من خلال أطر إقليمية مختلفة.

١١١- ونجحت تايلند في التصدي لأوجه معينة للمشكلة، منها البغاء القسري والعمل القسري، وكذلك إعادة تأهيل الضحايا. ومع ذلك، ونظراً إلى تغير أشكال الاتجار بالبشر وزيادة تعقدها، فإن قمعه يتسم بالصعوبة. وثمة حاجة إلى تعزيز إنفاذ القانون وبناء قدرات المكلفين بإنفاذ القانون، من حيث الموارد والمعرفة بالقوانين، حتى يمكنهم إنفاذ هذه القوانين بصورة فعالة. كما يجب توقيع عقوبة مشددة على المسؤولين الضالعين في الفساد على النحو المنصوص عليه في القانون. وينبغي أيضاً المسارعة إلى النظر في قضايا الاتجار بالبشر المتعلقة لكي يحصل الضحايا على التعويض ويُقدّم الجناة للعدالة. وينبغي تعزيز أعمال الأفرقة المتعددة التخصصات، لا سيما الأفرقة المشكّلة على مستوى المقاطعات، بإنشاء آلية لتنسيق أعمالها ورصدها على نحو وثيق.

١١٢- ويشكّل الاتجار بالبشر في قطاع صيد الأسماك تحدياً مهماً. وقد شكّلت لجنة فرعية لمنع وقمع الاتجار بالبشر في قطاع الأسماك. وبنية التوصل إلى حل عملي ومستدام للمشكلة، تُجرى حالياً دراسة بشأن جدوى إنشاء مركز للتوظيف في صناعة صيد الأسماك بهدف معالجة النقص في العمالة التايلندية وغير التايلندية بطريقة شاملة، فضلاً عن إدارة وحماية حقوق العمال في هذا القطاع. ومن المقرر أن تتولى الجمعية الوطنية لمصائد الأسماك في تايلند إدارة هذا المركز تحت إشراف الوكالات الحكومية المعنية.

١١٣- ولإعادة تأكيد التزام تايلند بمكافحة الاتجار بالبشر، وجهت الحكومة دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، لزيارة البلد في عام ٢٠١١.

رابعاً - الإنجازات والتحديات

ألف - الإنجازات

١١٤- تايلند طرف في معظم الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وقد بذلت جهوداً من أجل سحب تحفظاتها على الأحكام الواردة في هذه الصكوك، بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان المكفولة للناس.

١١٥- ويكفل دستور تايلند كرامة الإنسان وحقوقه وحياته والمساواة بين جميع الأفراد، بما في ذلك حقوق المجتمع. ووُضعت قوانين وسياسات ولوائح مختلفة تعكس استعداد تايلند لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا لمواطني تايلند فحسب وإنما أيضاً لغير المواطنين المقيمين في البلد.

١١٦- ولدى تايلند آليات مستقلة متنوعة أُنشئت بموجب الدستور من أجل حماية حقوق الإنسان. ولديها أيضاً آليات وطنية في شكل لجان معنية بحماية حقوق فئات معينة، ويخضع العديد من هذه الآليات للتوجيه المباشر من رئيس الوزراء. وتُطبق اللامركزية في عمل آليات حماية حقوق الإنسان نزولاً إلى مستوى المحليات، حيث أُنشئت لجان محلية لحماية حقوق سكان المحليات، وتقوم المنظمات الإدارية المحلية بدور القوة الدافعة الرئيسية. وتُتاح لمن انتهكت حقوقهم قنوات متنوعة لتقديم الشكاوى والتماس سبل الانتصاف وإعادة التأهيل.

١١٧- ولدى تايلند مجتمع مدني مُفعم بالحيوية يؤدي دوراً مهماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتُكفل لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية حرية تشكيل شبكات تضطلع بأنشطة حقوق الإنسان وبتقديم آراء تنتقد السياسات والتدابير التي تتخذها الحكومة. وقد حقق المجتمع المدني في العديد من الحالات نتائج ملموسة، منها قيامه بدور القوة الدافعة الرئيسية في الإصلاح الوطني^(١٧). وفي الوقت نفسه، تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، القائمة في شكل أفرقة متعددة التخصصات، آلية مهمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد.

١١٨- وازداد وعي سكان المجتمعات المحلية بحقوقهم، وقاموا بدور نشط في تحسين وحماية حقوق الإنسان في مجتمعاتهم الذاتية. وأصبحت أصواتهم مسموعة من الحكومة عند شروعها في أنشطة إنمائية.

باء - التحديات

١١٩ - تشكّل مظاهر التفاوت الاجتماعي وعدم التكافؤ في فرص الحصول على الحقوق والفرص والخدمات من جانب الفقراء والمحرومين والمهمشين مشكلات هيكلية تستلزم التزام المجتمع ككل.

١٢٠ - وينبغي التصدي للتزاع السياسي المستمر في البلد، الذي قد يُفضي إلى عنف، وذلك استناداً إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والمصالحة، حتى تشعر جميع الفئات أنها تُعامل معاملة عادلة.

١٢١ - وينبغي أيضاً تسكين الاضطراب الذي اندلع في المقاطعات الحدودية الجنوبية، وذلك بالتصدي للأسباب الجذرية للمشكلة وتوفير العدالة للمتضررين من أفعال مرتكبي العنف والمسؤولين الحكوميين.

١٢٢ - ويمثل ضعف إنفاذ القانون مصدر قلق رئيسياً. وينجم هذا الضعف جزئياً عن افتقار المسؤولين الحكوميين إلى الوعي بحقوق الإنسان وعدم مراعاتهم للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، فضلاً عن افتقارهم إلى الوعي والمعرفة بالقانون وعدم فهمهم له. كما يمثل الفساد مشكلة أخرى ينبغي التصدي لها بجدية.

١٢٣ - ورغم وجود آليات متعددة التخصصات لحماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي، لا تزال ثمة تحديات في ضمان فعالية هذه الآليات. ولا تتناول خطط العمل المحلية، على نحو كاف، مسألة حماية حقوق فئات معينة، كالأطفال والنساء. وفي الوقت نفسه، ينبغي نقل الميزانية المركزية إلى السلطات المحلية كي تدير نفسها بنفسها. ويجب أن تتسم أعمال هذه الهيئات المحلية بالشفافية والمساءلة مع وجود آليات للرصد تشمل الجمهور والمجتمع المدني.

١٢٤ - وينبغي للحكومة، عملاً بالدستور، أن تتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن المشاريع الإنمائية العامة والخاصة، وذلك بتعزيز مشاركة الجمهور وإجراء مشاورات وحوارات شفافة. كما ينبغي حماية أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان الساعين إلى ضمان حقوق أفراد المجتمعات المحلية.

خامساً - الأولويات والالتزامات الوطنية

١٢٥ - ضمان العدالة الاجتماعية، والحد من مظاهر التفاوت الاجتماعي الاقتصادي، وتعزيز رفاهة الشعوب، وتطوير نُظم الرعاية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في البلد على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي إيلاء أهمية للتوصيات المقدمة من لجنة الإصلاحات الوطنية وجمعية الإصلاحات الوطنية، وهي التوصيات التي أيدتها الحكومة.

١٢٦- تسريع وتيرة إصلاح هيكل السلطة، بنقل السلطة التنظيمية من المستوى المركزي إلى المحليات والمجتمعات المحلية والسكان، عملاً بالدستور، بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي. وضمان حماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، بما في ذلك حماية حقوق المجتمع، وذلك بإدراج هذه الحقوق في خطط العمل المحلية، وإشراك الجمهور في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والخطط التي تؤثر في حياة هذه الفئات في المجتمع.

١٢٧- تسريع وتيرة إصلاح نظام العدالة وآلياتها وعملياتها من أجل ضمان الإدارة الرشيدة واحترام وحماية حقوق الناس وحياتهم.

١٢٨- تسريع الجهود الرامية إلى التصدي للوضع في المقاطعات الحدودية الجنوبية، وذلك بالوسائل السلمية والمصالحة والفهم وسيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان وإرساء العدل وإقامته. وتعزيز العمل على وقف تطبيق القوانين الخاصة في المنطقة والتركيز على اتباع السبل المدنية في حل المشكلة.

١٢٩- تعزيز إنفاذ القانون وتنفيذ السياسات والخطط ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتحسين كفاءة الآليات القائمة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي.

١٣٠- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنواع التعليم وعلى جميع المستويات، مع التركيز على كل من الحقوق والواجبات وعلى تنمية وعي الجمهور وعلى الواجب الجماعي. وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان وتقديم معلومات عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقوانين المحلية ذات الصلة للمسؤولين الحكوميين لتوعيتهم بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة، وتقديم هذه المعلومات كذلك للمنظمات الإدارية المحلية وقادة المجتمعات لتوعيتهم بدورهم في حماية حقوق الناس في المحليات. وتعزيز المعارف الأساسية عن القانون لدى الناس العاديين.

١٣١- تعزيز إدراك الجمهور لتنوع الجماعات الإثنية في المجتمع التايلندي واعترافه بهذا التنوع وبالحقوق الأساسية لهذه الجماعات، بغية الحد من مظاهر التفاوت والتمييز داخل المجتمع، مع تعزيز التوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

١٣٢- الإسراع بقمع الممارسات الفاسدة من جانب المسؤولين الحكوميين، وهي الممارسات التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الناس.

١٣٣- تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذ التعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز دور تايلند ومسؤوليتها في حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان.

سادساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

١٣٤ - يؤدي التعاون فيما بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية والأسر والمجتمعات في مجال التثقيف المتعلق بحقوق الإنسان إلى تحسين المعارف والفهم وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع التايلندي.

١٣٥ - وتأمل تايلند في الاستفادة من المساعدة التقنية ومن تبادل أفضل الممارسات في النهوض بقدرات الوكالات الحكومية من أجل إنفاذ القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو أفضل وتحسين هيكل وكالات إنفاذ القانون بما يؤدي إلى ثقافة عمل قائمة على الحقوق.

١٣٦ - وتأمل تايلند أيضاً في تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بحقوق الإنسان مع بلدان مختلفة، بما فيها البلدان النامية، وأن تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان الأخرى في أعمالها المتعلقة بحقوق الإنسان.

Notes

- ¹ The high growth rate and low unemployment rate are significantly attributed to the Government's two economic stimulus packages aimed at alleviating the impact of the global economic crisis and enhancing competitiveness for future development. These include the one time stimulus payment to boost consumption of low income earners, free electricity and tap water, free use of buses and third-class trains, the reduction of cost of animal feed and breeders as well as oil prices in order to reduce people's cost of living. The Tonkla-Archeep Project has been introduced to address the problem of unemployment and to enhance the capacity of those unemployed.
- ² These measures are carried out through various mechanisms, such as: the Legal Clinics which have already been set up in all provinces in Thailand; the Mobile Justice Project; the Justice Fund which provides assistance especially for the poor; the Justice for Community Programme which assists in mediating community disputes without recourse to litigation; and the Office of Rights Protection and Legal Aid which has been set up in all provinces of the country.
- ³ Other mechanisms include a 24-hour hotline service to receive all complaints from the public and Civil Justice Centres (Keadilan Centres) operated by community and religious leaders to provide advice on legal matters and human rights, receive complaints, help settle disputes, as well as coordinate with other agencies regarding remedies for those affected by the violence at the district and sub-district levels.
- ⁴ The Government has implemented some of the Commission's recommendations and provided legal assistance and financial support to those accused who wished to receive bail in cases relating to the political unrest.
- ⁵ Important policies include: the Village/Urban Community Fund which provides occupational loans for the poor; the Community Welfare Fund which is contributed by the Government, the local administrative organizations and members at the ratio 1:1:1 Baht/day; the Housing for the Poor Project which accommodates up to 50,000 families in rural areas and the Debt Restructuring Scheme which helps reduce the people's debt burden by having non-institutional loans converted into institutional loans.
- ⁶ The Government's policy on land distribution to address poverty and social inequality. Title deeds will be issued to communities living on idle plots owned by the state to help them make a living from the land. Communities are not allowed to sell the land under the programme.
- ⁷ There are currently 13 labour offices abroad which protect, monitor and assist Thai workers as required.
- ⁸ Because of the important role they play in healthcare in the rural areas, since 2009, these volunteers have been given remuneration by the Government.

- ⁹ Moreover, National Child and Youth Development Plans are developed every 5 years with the participation of all stakeholders, especially children and youths. The current Plan integrates the prior National Policy and Strategic Plan for Child Development according to “A World Fit For Children” and the Child-Friendly City Strategy.
- ¹⁰ The Government focuses on promoting maternal and child nutrition, particularly immunization and iodine nutrition for pregnant women and breast feeding mothers, to ensure that children get a healthy start in life. This includes: welfare for children from birth till the age of five; counseling for breastfeeding mothers; 24-hour hotline on hygiene for mothers and their babies; setting up nursery centres in every district in Thailand; encouraging private businesses to provide nurseries in exchange for tax incentives; and free care for pre-school children of construction workers. In addition, the National Standard for Early Childhood Development Centres has been developed as a tool to assess the operation of early childhood development centres across the country, thereby helping to improve their quality in a continuous and concrete fashion.
- ¹¹ The rules cover 4 categories of persons, namely: (1) those who have lived in Thailand consecutively for a long period; (2) those who have completed their undergraduate education in Thailand (prior to 18 January 2005); (3) rootless children who have lived in Thailand for more than 10 years; and (4) those whose actions have benefited the country. The above persons who were born in Thailand have the right to apply for Thai nationality in accordance with the established rules. If they were not born in Thailand, they have the right to apply for the status of legal migrants, as well as the right to apply for a change of nationality subsequently.
- ¹² A multi-professional or multidisciplinary team comprises personnel from various professions such as medical, legal and social welfare from both the public and private sectors. The role of the team covers prevention, follow-up and monitoring, fact-finding, welfare protection, legal assistance, rehabilitation as well as reintegration of victims into society.
- ¹³ Important laws include: the 2008 Female Title Act; the 2007 Civil Code Amendment Act, which guarantees equality between women and men regarding engagement and grounds for divorce; and the 2005 Name Act (No. 3), which gives married women the choice to maintain their maiden names or adopt the name of their husbands.
- ¹⁴ Important laws and regulations include: the amended Criminal Code that criminalizes marital rape; the enactment of the Protection of Victims of Domestic Violence Act; and the issuance of the Office of the Civil Service Commission’s Regulation on Sexual Harassment.
- ¹⁵ The 4Ps are: Policy A National Committee, chaired by the Prime Minister, and a Coordination Committee, chaired by a Deputy Prime Minister, have been set up to oversee anti-human trafficking efforts in an integrated manner. A national strategy on the prevention and suppression of trafficking in persons has been drafted and the Operation Centre on Human Trafficking has been established at all levels with close collaboration among the Government agencies and the NGOs in a multidisciplinary manner. (2) Prevention Campaigns have been carried out to raise awareness of the public about the problem of human trafficking through various media channels. June 5 of every year has been declared the national anti-human trafficking day. (3) Protection The Children and Family Homes have been set up in all 76 provinces across Thailand, providing primary assistance for victims of trafficking. There are also the 24-hour Hotline Centre and 9 Protection and Occupation Development Centres. The 9 centres comprise 4 Protection and Occupation Development Centres for males, 4 Protection and Occupation Development Centres for females and the Pakkred Reception Home for Boys, which provide assistance and protection suited to the problems and needs of the injured persons. (4) Prosecution The Anti-Human Trafficking Division has been set up under the Royal Thai Police.
- ¹⁶ These figures cover the period between June 2008 and December 2009.
- ¹⁷ The Government supports this civil society initiative by establishing the National Reform Committee and the National Reform Assembly and providing financial support to them, while allowing them to work independently.
-